المنظومة
ALMANDUMAH

العنوان:	تقييم نظام إدارة المخاطر المصرفية في ظل معيار التقارير المالية 9,IFRS والمعيار المحاسبي المصري "47": دراسة اختبارية
المصدر:	مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية
الناشر:	جامعة بنها - كلية التجارة - قسم المحاسبة
المؤلف الرئيسي:	تمراز، محمد حامد مصطفى
مؤلفين آخرين:	مصطفى، سيد محمد سيد، جزولي، سحر عبدالهادي(م. مشارك)
المجلد/العدد:	ع2
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2022
الشهر:	ديسمبر
الصفحات:	349 - 374
رقم MD:	1405606
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	المؤسسات المالية، إدارة المخاطر، المعايير الدولية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/1405606

© 2025 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

للإستشهاد بهذا البحث قم بنسخ البيانات التالية حسب إسلوب الإستشهاد المطلوب:

إسلوب APA

تمراز، محمد حامد مصطفى، مصطفى، سيد محمد سيد، و جزولي، سحر عبدالهادي. (2022). تقييم نظام إدارة المخاطر المصرفية في ظل معيار التقارير المالية 9,IFRS والمعيار المحاسبي المصري "47": دراسة اختبارية.مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية، ع2، 349 - 374. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1405606

إسلوب MLA

تمراز، محمد حامد مصطفى، سيد محمد سيد مصطفى، و سحر عبدالهادي جزولي. "تقييم نظام إدارة المخاطر المصرفية في ظل معيار التقارير المالية IFRS,9 والمعيار المحاسبي المصري "47": دراسة اختبارية."مجلة الدراسات والبحوث المحاسبيةع2 (2022): 349 - 374. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1405606

© 2025 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

تقييم نظام إدارة المخاطر المصرفية في ظل معيار التقارير المالية IFRS,9 والمعيار المحاسبي المصري (٤٧)
(دراسة اختباريه)

ا.د / محمد حامد مصطفي تمراز *[١] د/ سيد محمد سيد مصطفي *[٢] سحر عبد الهادي جزولي *[٣]

تقييم نظام إدارة المخاطر المصرفية في ظل معيار التقارير المالية IFRS,9 والمعيار المحاسبي المصري (٤٧)
(دراسة اختباريه)

ا.د / محمد حامد مصطفي تمراز *[٤] د/ سيد محمد سيد مصطفي *[٥] سحر عبد الهادي جزولي *[٦]

ملخص

[١] * أستاذ المحاسبة المالية ورئيس قسم المحاسبة الأسبق - بكلية التجارة وإدارة الاعمال - جامعة حلوان
[٢] * مدرس بقسم المحاسبة - بكلية التجارة وإدارة الاعمال جامعة حلوان.
[٣] * باحث دكتوراة – كلية التجارة وإدارة الاعمال - جامعة حلوان (sahar.abd_elhady@commerce.helwan.edu.eg)
[٤] * أستاذ المحاسبة المالية ورئيس قسم المحاسبة الأسبق - بكلية التجارة وإدارة الاعمال - جامعة حلوان
[٥] * مدرس بقسم المحاسبة - بكلية التجارة وإدارة الاعمال جامعة حلوان.
[٦] * باحث دكتوراة – كلية التجارة وإدارة الاعمال - جامعة حلوان (sahar.abd_elhady@commerce.helwan.edu.eg)

تلتزم البنوك من خلال قسم إدارة المخاطر بتنفيذ متطلبات البنك المركزي بشأن قواعد منح الائتمان في ضوء معيار التقرير الدولي IFRS.9 ونظيرة المصري (٤٧) وفي ضوء مقررات لجنة بازل (III) في هذا الشأن ، الوقت الذي يتطلب من إدارة المخاطر القيام بإجراءات تصنيف قواعد التصنيف الائتماني وفق متطلبات كل منهم والتي تختلف أسس كل منهم في احتساب تلك التصنيفات ، وعلي ضوء تلك المحددات هدفت الدراسة الي تقييم نظام إدارة المخاطر المصرفية من خلال القيام بدراسة اختبارية علي عينة من البنوك التجارية المقيدة بالبورصة ، والتي توصلت الي ان هناك اختلاف بين متطلبات تطبيق المعايير التنظيمية ومتطلبات المعايير الحاكمة للقطاع المصرفي ، كما أوصت الدراسة بمجموعة من المقترحات بغرض تحقيق التوافق بين متطلبات تلك المعايير التنظيمية والجوانب التطبيقية الحاكمة في القطاع المصرفي .

الكلمات المفتاحية: مخاطر الائتمان، مقررات لجنة بازل ٣، المعيار المحاسبي IFRS.9.

Abstract

Banks, through the Risk Management Section, are committed to implementing the requirements of the Central Bank regarding the rules for granting credit in light of the International Report Standard IFRS.9 and its Egyptian counterpart (47) and in light of the decisions of the Basel Committee (III) in this regard, the time that requires the risk management to carry out procedures for classifying credit rating rules according to the requirements of each of them, which differ in the basis of each of them in calculating those ratings. In light of these determinants, the study aimed to evaluate the banking risk management system by conducting a test study on a sample of commercial banks listed on the stock exchange, which concluded that there is a difference between the requirements for the application of regulatory standards and the requirements of the standards governing the banking sector, and the study also recommended a set of proposals in order to achieve compatibility between the requirements of those regulatory standards and the applied aspects governing the banking sector.

Keywords: Credit risk, Basel III Committee decisions, IFRS.9.

مقدمة

تختلف طبيعة المخاطر التي تواجه المؤسسات بصفة عامة من حيث المفهوم، والنوع ،والطبيعة والذي تعد أحد الركائز الأساسية لاختلاف القياس، والتقييم، وإدارة هذه المخاطر، لذا حاولت دراسات عديدة التعرف على هذه الأنواع من المخاطر وتحديدها ، خاصة بعد اسناد مسؤولية تحديد مصادرها الي المؤسسات ذات الصلة بتلك المخاطر؛ إذ اصبح على البنك التمييز بين أنوع المخاطر التي يوجهها من خلال تحديد المفهوم الأساسي للمخاطر المرتبطة بالأعمال والأنشطة التي يقوم بها بوضوح ، سواء كان ذلك بسبب تأثير انخفاض الأرباح أو خسارة في رأس المال او المخاطر الأساسية ذات الصلة بالأنشطة والأسواق التي تعمل فيها البنوك (أحميد ، واخرون ٢٠٢١)

مما قد يلقي بعبء اتخاذ القرار السليم في ضوء مخرجات نماذج التصنيف في ظل محددات ومتطلبات كل من المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS,9)، ومقررات لجنة بازل (III) لإدارة المخاطر وما يتبع هذا القرار من نتائج قد تؤثر علي ربحية البنك او تهدد أموال المودعين ، كما يؤثر علي سلامة جودة التقارير المالية بسبب اتباع أسس غير دقيقة او غير متسقة في ضوء تنفيذ تلك المتطلبات مما يخل بأهداف اعداد التقارير المالية وتقديمها لمعلومات غير ذات جدوي تؤثر علي جودة التقارير المالية وقرارات المستثمرين .(Akhmedjanov, K, 2019)

مشكلة الدراسة

ادي إلزام البنوك التجارية بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي للتقارير المالية IFRS,9 والمعيار المحاسبي المصري ٤٧ في الوقت الذي تتبع فيه البنوك التعامل مع المخاطر الائتمانية وفق مقررات لجنة بازل (III) وتعليمات البنك المركزي المصري تجاه المخاطر التي تواجهها بالإضافة الي ان البنوك تقوم بوضع نظم داخلية لإدارة مخاطر الائتمان لديها والتي تختلف من بنك لآخر الي اختلاف أسس التعامل مع تلك المخاطر مما يؤدي الي اختلاف المعالجات بالتقارير المالية بين البنوك في ضوء السياسات التي يتخذها البنك ويلتزم بها .

هدف الدراسة

تقييم مدي الاختلاف بين البنوك التجارية في الإفصاح عن المخاطر الائتمانية في ظل تطبيق المعيار المحاسبي الدولي للتقارير المالية IFRS,9 ، والمعيارَ المحاسبي المصري ٤٧، وفي ضوء مقررات لجنة بازل (III) وتعليمات البنك المركزي المصري تجاه المخاطر التي تواجهها.

منهجية الدراسة

في ضوء الهدف من الدراسة يتم تقسيم الدراسة الي ما يلي:

أولا:- اطار نظري لاستعراض بعض الإصدارات الاكاديمية ذات الصلة بالمخاطر المصرفية.

ثانيا :الدراسة الاختبارية لعينة من البنوك التجارية المقيدة بالبورصة بغرض الوقوف علي مدي الاختلاف في أسس إدارة المخاطر بين بنوك العينة في ضوء القيود المحاسبية والتنظيمية ذات الصلة.

الاطار النظري للبحث

ماهية المخاطر المصرفية

تعد البنوك من أكثر الكيانات الاقتصادية تعرضاً للمخاطر، وذلك لكون النسبة العظمي من أموالها يأتي من المودعين ،ولهذا فإن أصول البنك تتجاوز حقوق الملكية بأضعاف ارتفاع الرافعة المالية ، لذا فان حدوث خسائر محدودة في الأصول؛ سيؤدي في المقابل إلى القضاء على حقوق الملكية ، بالإضافة إلى جزء من أموال المودعين، الأمر الذي يمكن أن يؤول في النهاية إلى إفلاس البنك وتعثره؛ وتتعرض البنوك للعديد من المخاطر المصرفية سواء بالنسبة لعملياتها أو أصولها نتيجة التطورات المتسارعة في مختلف الأنشطة وتنوع وزيادة التعاملات البنكية وزيادة حدة المنافسة.(مرقص،٢٠١٨)

مفهوم المخاطر المصرفية:

يمكن تعريفها علي انها " نتائج غير مرغوب فيها بالنسبة للبنوك تحدث نتيجة أحداث متوقعة مرجحة باحتمالات معينة (غير مؤكدة)، وكذلك أحداث غير متوقعة في بيئة العمل المصرفي من شأنها إحداث آثار سلبية مستقبلا ".(شحاته ،٢٠١٦)

كما تعرف المخاطر المصرفية بأنها " التقلبات في القيمة السوقية للبنك، حيث أن إدارة المخاطر تشير إلى العمل على تحقيق العائد الأمثل من خلال الموازنة ما بين مستوى العائد ودرجة المخاطرة" (Basel-committee,2016).

أنواع المخاطر التي تتعرض لها المصارف

تواجه القطاعات المصرفية تحديات عديدة والتي تؤثر بالسلب على كفاءته وفعاليته و كذلك أدائه المالي ، مما يتطلب الاحتياط واتخاذ القرارات الصحيحة لمواجهته (المبيضين، ٢٠١٩)

وفقا لنوع المخاطر التي تتعرض لها يمكن تقسيمها الي مخاطر عامة ومخاطر خاصة (تصنف حسب درجة القدرة علي السيطرة من خلال البنك). (Bartram, S. M. (2019)

(تصنيفات) لمخاطر المصرفية:

وفقا لما ورد بتقرير (البنك المركزي الصادر في ٢٠١١) تم تقسيم المخاطر الي :-

مخاطر الائتمان

"هي الخسائر الناجمة عن عدم قيام العملاء المقترضين أو الأطراف المقابلة بالوفاء بالتزاماتهم تجاه البنك وفقاً لشروط التعاقد وتشمل مخاطر الائتمان بنودا داخل الميزانية كالقروض، وبنودا خارج الميزانية كالاعتمادات المستندية، كما تتضمن هذه المخاطر في طياتها مخاطر الطرف المقابل" (شاهين، واخرون ،٢٠١٩)

أنواع المخاطر الائتمانية

تتمثل أنواع المخاطر الائتمانية وفقا لمصادرها إلى (السعيد،٢٠٢٠)

مخاطر العميل: والتي تنشأ بسبب السمعة الائتمانية للعميل ومدى ملاءته المالية.

مخاطر القطاع المصرفي الذى ينتمى إليه العميل: حيث ترتبط تلك المخاطر بطبيعة النشاط الذى يعمل فيه العميل.

مخاطر مرتبطة بالبنوك: ترتبط هذه المخاطر بمدى كفاءة إدارة الائتمان في البنك في متابعة الائتمان المقدم للعميل، والتحقق من قيام العميل بالشروط المتفق عليها في اتفاقيه منح الائتمان.(Berk,et,al,2009)

مخاطر السيولة "هي المخاطر التي تؤدي إلى تحقيق خسائر نتيجة عدم مقدرة البنك على تمويل أي زيادة في الأصول أو الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق بسبب عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم أو عدم كفاية الأصول السائلة، أو إمكانية القيام بذلك، ولكن مع تكبد خسائر كبيرة أو غير مقبولة" (صفوان ، واخرون،٢٠١٨)

متطلبات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية في البنوك

تتمثل اهم متطلبات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية في البنوك حول توافر ما يلي(مرقص، ٢٠١٨): -

(أ)الإفصاح عن مخاطر التركيزات في البنود داخل وخارج قائمة المركز المالي.

توجب المعايير المحاسبية ومنها المعيار المحاسبة المصري رقم (٤٠) (وازارة الاستثمار،٢٠١٥) والمعيار الدولي للتقرير المالي(IFRS-7) على البنوك الإفصاح عن أية

تركزات في الأصول والالتزامات والبنود خارج قوائم المركز المالي، وفي هذا يهدف المعيار الي توفير المعلومات للمساهمة في اتخاذ القرارات التي تجنب مخاطر التركز.

(ب) الإفصاح عن المكونات التي تتضمنها محافظ القروض واجمالي التعرضات للمخاطر الائتمانية.

لتوفير صورة كاملة عن التركيزات الائتمانية، حيث يجب علي البنك الإفصاح عن مكونات محفظة القروض واجمالي التعرض الائتماني بدون أخذ الضمانات في الاعتبار، وكذا الإفصاح عن رصيد التعرض الائتماني مع أخذ الضمانات في الاعتبار بما في ذلك التعرض الحالي والمحتمل للفئات العريضة لتلك التعرضات من حيث (تصنيفات القروض ، التوزيع الجغرافي للقروض الغير منتظمة او التي مضت مواعيد استحقاقها ، نوع التعرضات التي تم اعادة هيكلتها ، القروض المعاد هيكلتها ، ارصدة البنك من القروض وفقا للشروط التي تم الاتفاق عليها قبل تدهور نوعية الائتمان(Geyer,et al,2019)

(ج) الإفصاحات الأخرى لدرجة التركز في الخطر الائتماني –

تتمثل في إفصاحات متعلقة بطبيعة أعمال البنك والمركز المالي له وهل كانت ستؤدى إلى تعرض جوهري للخسارة في حالة إخفاق الأطراف الاخرى ، ويتطلب التحديد لدرجة التركيز أن تقوم الإدارة باستخدام الاحكام الشخصية مع الاخذ في الاعتبار ظروف البنك وعملائه .(İpek, İ. (2020).

أدوات التحليل المالي لقياس المخاطر المالية بالمصارف

هي عبارة عن مقاييس تهدف الي قياس قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها الحالية تجاه الغير، وبخاصة الدائنون، في المجالات الجديدة لاستحقاقها، وتدقيق تدفقات نقدية صافية للمساهمين. (Assaf, et,al,2019)

ويعتمد قياس المخاطر المالية بالمنشأة على مجموعة النسب، والمؤشرات المالية التي يمكن الاستدلال من خلالها كمؤشرات تقريبية، على الأدلة المتوقعة للمنشأة من حيث التدفقات النقدية المتوقعة للنشأة، وبالتالي هوامش الربح، أو مؤشرات التغطية لالتزامات المنشأة (فخاري،٢٠١٧)

أدوات النسب المالية في تحليل المخاطر الائتمانية:

تتعدد الأدوات والمؤشرات المالية والتي يتم استخدامها كمقاييس للحكم على أداء النشاط الاقتصادي ومن أهم المقاييس او النسب المالية المستخدمة في تحليل المخاطر الائتمانية ما يلي:

أدوات النسب المالية

نسبة التداول	نسبة المديونية
نسبة حق الملكية إلى آجال الديون.	نسبة التمويل طويل الأجل إلى الأصول طويلة الأجل.
نسبة صافي رأس المال العامل إلى الأصول	نسبة التمويل طويل الأجل في هيكل التمويل.

المصدر (حماد،٢٠٠٣)

أسباب نشأة المخاطر الائتمانية

تنشأ المخاطر الائتمانية عند لجوء البنوك الي تقديم القروض سواء للأفراد والمؤسسات فتتعرض بالتبعية الي مخاطر التعثر في السداد او التوقف عنه .(Çakır,&,et,al,2016)

مناهج إدارة المخاطر الائتمانية

يقصد بإدارة العملية الائتمانية كيفية اتخاذ القرار الائتماني على مختلف المستويات الإدارية والتنظيمية هذه السياسة تتضمن المعايير والتوجيهات العامة التي يتعين على أجهزة الائتمان بالفروع الالتزام بها لتجنب المخاطر الائتمانية. (FRC, 2020).

بصفة عامة يتضح ان إدارة الائتمان تركز على نوعين من المناهج من خلالهما يتم تحليل الائتمان بهدف تحديد درجة المخاطر نوضحهما كما يلي: (خشبه، ناجي، اخرون ،٢٠٢٢).

المنهج الأول: (المنهج التمييزي)

عن طريق تقييم العميل بشكل عام ،وذلك بتوصيف (طبيعة الائتمان المطلوب من العميل ، مدي مصداقية العميل في السداد ونوع الضمان المقدم من العميل ، وملائته المالية ، بالإضافة الي اعتبارات اخري لوصف العميل مثل الحالة الاجتماعية له وشخصيته ...)(محمد خليل، واخرون ، ٢٠٢٢)

المنهج الثاني: (المنهج التجريبي)

بعد تطبيق المرحلة الاولي والتأكد من الملاءة المالية للمقترض وتوافق الضمانات المقدمة مع حجم الائتمان يتم بعد ذلك إعطاء نقطة أو وزن لكل مقياس على أن يتطابق مع الأوزان المحددة من طرف إدارة الائتمان .(Miciuł a, I. (2015)

إن تحليل المخاطر والتنبؤ بها مسبقا يسمح لإدارة الائتمان التحكم فيها وتخفيف حدتها وتجنب آثارها على الجهاز المصرفي إجمالي المخاطر المحتملة الحدوث

أهداف إدارة المخاطر الائتمانية تدور حول إلى التأكد من:

(تركز المخاطر، قياس المخاطر .مراقبة المخاطر بالتحكم فيها و إعداد التقارير وفقا للقواعد القانونية)، وفيما يلي يتم تناول كيفية تسيير المخاطر الائتمانية وتدنية مخاطر القروض المتعثرة:

أقسام المخاطرة الائتمانية:

يمكن تقسيم المخاطر الائتمانية الي ثلاث انواع كما يلي (Mutua,et,al,2016)

أ- مخاطر نتيجة العجز عن السداد: وتعني المخاطر المتعلقة باحتمالية حدوث العجز عن السداد ، وحدث العجز عن السداد .

ب مخاطر نتيجة التعرض للمخاطرة: وهي متعلقة بمخاطر التعرض نتيجة عدم التأكد من قيم المبالغ المستقبلية المعرضة للمخاطرة (وبالنسبة لبعض التسهيلات ، تكون هناك مخاطرة تعرض وتحدث عندما ويتم سداد مبلغ الائتمان المستهلك في نطاق جدول زمني تعاقدي تكون ارصدته المعلقة المستقبلية معروفة مسبقا باستثناء حالة الدفع المسبق

ج مخاطرة الاسترداد: وهي الحالة التي يتم فيها حالة العجز عن السداد وصعوبة استرداد مبلغ الائتمان ، ويمكن التنبؤ بها ، وفقا لنوع العجز عن السداد والمتوقف علي عوامل عديدة مثل الضمانات المستلمة من المقترض ، ونوعية هذه الضمانات ، التي يمكن ان تكون ضمانات من طرف ثالث (بن معمر، واخرون ،٢٠٢٠.)

مخاطر التركيز الائتماني

وتتمثل مخاطر التركيز الائتماني أحد صور المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها البنوك فمن الطبيعي ان تقوم البنوك بمنح القروض الائتمانية للعملاء وبالتالي تتكون محفظة من القروض المختلفة الا انه في بعض الأحيان تتجه سياسات الائتمان بالبنك الي منح قروض لعميل معين نظرا لضخامة مركزه المالي او منحها لقطاع او نشاط محدد بهدف تحقيق استراتيجية ربح معينة دون الاخذ في الاعتبار انها بذلك قد تقع لمخاطر التعثر او السداد من جانب العميل او القطاع الذي تم توجيه الائتمان اليه نتيجة تأثرهم ببعض العوامل الاقتصادية التي قد تقع علي تلك القطاعات الاقتصادية والمناطق الجغرافية التي يركز البنك على التعامل من خلالها أو تبعا للجدرة الائتمانية التي تختلف من عميل لآخر .

وعلي ضوء ما سبق نجد ان البنك قد يتعرض لخسائر كبيرة قد تؤثر بنسبة كبيرة علي راس ماله مما يهدد استمرار البنك في مزاولة أنشطته. (حسن، وآخرون، ٢٠١٩)

ترى الباحثة ان رغم تنوع وتعدد المخاطر التي تتعرض لها إدارة الائتمان إلا أن المخاطر الائتمانية وخصوصا مخاطر التركيز (التركز الائتماني) تمثل أساس المخاطر الجوهرية التي تعترض القرار الائتماني ، وإن معرفة تلك المخاطر يتطلب تحديدها بدقة بمعرفة أسبابها والعوامل التي تزيد ما احتمالات حدوثها وهو ما يساعد إدارة الائتمان على التحوط منها وتجنب آثارها السلبية، فالقضاء على المخاطر المصرفية بصفة عامة والمخاطر الائتمانية خاصة مستحيل فالخطر يظل قائما في جميع نشاطات البنك وهو ما يتطلب اتخاذ إجراءات وقائية لتفاديها أو علاجية لتجنب ومواجهة النتائج المحتملة عن حدوثها .

ويعد تحليل الائتمان أساس متابعة وإدارة مخاطر الائتمان المصرفي كما أن قياس تلك المخاطر يساعد بدرجة كبيرة في الحد منها ومن بين الوسائل الهامة للحد والتقليل من تلك المخاطر والذي أصبح اتجاها حديثا تتبناه الكثير من المؤسسات في ظل زيادة المنافسة وكثرة المخاطر هو الاعتماد على فلسفة التنويع سواء بتنويع مخاطر الائتمان أو تنويع محفظة الاستثمار لضمان تحقيق عوائد بأقل خسائر ممكنة

دور التحوط وإدارة المخاطر في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي

تعد دراسة المخاطر الائتمانية ووضع المقاييس والمؤشرات للتنبؤ بها او تحديدها بدقة احد اهم مهام إدارة مخاطر الائتمان بهدف العمل علي تحليلها ودراسة نتائجها المتوقعة ، ولان المخاطر يصعب القضاء عليها في بعض الأحيان فإن الهف يدور حول الحد او التخفيف منها (PERČEVIĆ, H.2022).

كما ان الأداء البنكي وسياساته واستراتيجياته تعد احد الوسائل والأساليب الهامة لإدارة المخاطر الائتمانية علي سبيل المثال قيام البنك بالتنويع على مستوى منح القروض اوعلى مستوى محفظة الاستثمار، وفيما يلي نتناول تنويع مخاطر الائتمان وتبعا لذلك تتاثر تلك السياسات ببعض النظريات في إدارة المخاطر علي سبيل المثال ٧(نظرية المحفظة المالية لماركويتز)

---

* قام الباحث "هاري ماركو كيز "(عام ١٩٥٢) بوضع نظريته والتي تقوم على أن يتم تركيز وتنويع المحفظة المالية بهدف تقليل مخاطرها وتحسين أدائها وفقا لنموذج (معادلة حسابية) يتم من خلالها تقييم أسعار الأصول الرأسمالية (CAPM) من خلال تحديد العلاقة بين الأداء المتوقع ومستوى المخاطرة.

والتي تقوم علي فكرة ان المستثمرون يعتمدون علي استراتيجية أي امن أنواع الاستثمار يولد المزيد من الربحية أي علي فكرة تعظيم العائد على استثماراتهم. الا ان (ماركوتيز) أشار الي انه يجب في البداية معرفة ما مدى خطورة كل استثمار بغض النظر عن مقدار العائد الذي يمكن أن يولده أحد الأصول أو مجموعة الأصول ، إذا كان احتمال خسارة كل أو جزء كبير من أموال بشكل مرتفع، فما الهدف من العائد المتوقع مرتفعا جدا. (COSO, 2002)

وبذلك انعكست نظرية التنويع على القرار الائتماني للبنك والذي يحدد على أساسه مدى الميل إلى المخاطر، ولأجل ضمان تحقيق العائد وتجنب المخاطر على إدارة الائتمان الأخذ بمنهج التنويع حيث يسمح ذلك بالتحوط ضد المخاطر المحتملة بتخفيضها والحد منها إلى أدنى مستوى ممكن وكلما كان التنويع كبير كلما قلت المخاطر .

ثانيا : تنويع محفظة الاستثمار :

إلى جانب تنويع مخاطر الائتمان تلجأ إدارة الائتمان إلى تنويع محفظتها الائتمانية وهو ما يعرف بأسلوب (التنويع البسيط) ويتمحور تصور ماركوتيز في تنويع محفظة الاستثمار في ظل بعدين رئيسيين :

- الأول : معدل العائد على الأصول .
- الثاني : التغير المتوقع على هذا العائد استنادا إلى مقياس الانحراف المعياري للعائد ففي حالة تكوين محفظة استثمارية مكونة من أصلين أو أكثر لا وجود لعلاقة ارتباط تام بينهم، وبواسطة مقياس الانحراف المعياري تتحدد مستوى مخاطر أقل نسبيا مما لو كانت علاقة الارتباط تامة أو كبيرة.

الإصدارات المهنية والمعايير المحاسبية للتحوط في إدارة المخاطر المصرفية

أولا: محاسبة التحوط وإدارة المخاطر المصرفية في ضوء متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9, IFRS.ونظيرة المصري(٤٧).

وفقا لما ورد بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩)، الصادر عن مجلس معايير المحاسبة٨ الدولية تم استحدث مصطلح (الخسارة الائتمانية المتوقعة) (ECL) ٩للاعتراف بالانخفاض في قيم مراكز الأصول المالية.١٠ ، ويتمثل جوهر نموذج(ECL) في

---

[8] financial reporting council . (2018). ifrs09 thematic review : review of interim disclosures in the first year of application .england: the financial reporting council limited.

[٩] تعني (ECL) او الخسائر الائتمانية المتوقعة تعني(تقدير احتماله مرجح للخسائر الائتمانية) اي القيمة الحالية لكل العجز النقدي ، على مدى العمر المتوقع للأداة المالية .).

حساب مبلغ (مرجح) غير متحيز ، ومحتمل ليتم عرضه على أنه قيمة الانخفاض في القيمة الدفترية للأصول المالية ، وذلك استنادا إلى عدة معلومات مسبقة للإدارة المالية تتمثل في (الخبرات السابقة لديها)، وفي ضوء المعلومات الحديثة عن الاقتصاد الكلي ، ونسب تقريب البيانات المالية ؛ كما أنه وفقا للمعيار الدولي (٣٩) قيمت البنوك خسائر الائتمان بموجب المعيار المحاسبي الدولي (٣٩) ، و معيار المحاسبة الدولي المخصصات37 (IAS, من خارج قائمة المركز المالي والذي تم تغيره وفقا للمعيار المحاسبي (IFRS,9) واصبح التقييم داخل قائمة المركز المالي ، قسمت جميع مطالبات البنوك إلى مجموعتين: التقييم (علي مستوي الافراد) والتقييم علي مستوي المجموعات ، تم تحديد تسويات القيمة ومخصصات الخسائر الائتمانية استنادا إلى المقاييس التالية:(الأيام المتأخرة، ونوعية الضمانات ، وتاريخ العميل. ((TUSEK, B,2022

ومنذ عام ٢٠١٤ بالتزامن مع إصدار المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS,9) الذي أصبح ملزمًا للتطبيق مع بداية عام(٢٠١٨).ونظرًا لعدم وجود معيار محاسبي مصري مناظر له أنداك فقد صدرت عدة تعليمات من البنك المركزي المصري بخصوص أسس تقيم ومراحل الائتمان بالبنوك المصرية الي ان صدر قرار البنك المركزي المصري في فبراير ٢٠١٩ بضرورة التزام البنوك بتطبيق المعيار بداية من يناير ٢٠١٩ ليظهر تأثيره في القوائم المالية للبنوك التي تنتهي الفترة المالية لها في ٢٠١٩/١٢/٣١ أو تلك البنوك التي تنتهي الفترة المالية لها في ٢٠٢٠/٦/٣٠، ومؤخرا وبموجب قرار وزارة الاستثمار رقم (٦٩) لسنة ٢٠١٩ والخاص بتعديل واصدار بعض معايير المحاسبة المصرية، والتي اشتملت على المعيار رقم (٤٧) بعنوان "الأدوات المالية "ليكون مناظرًا لمعيار(IFRS, 9)، فكلاهما الهدف منه توفير مبادئ للتقرير المالي عن الأصول ،والالتزامات المالية؛ لعرض معلومات ملائمة ،ومفيدة لمستخدمي القوائم المالية ، في تقديرهم لمبالغ التدفقات النقدية المستقبلية ، وتوقيتها، وعدم التأكد المصاحب لها (متولى، عبدالعال، ٢٠٢٢).

---

[١٠] قبل تطبيق المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم ٩، قيمت المصارف خسائر الائتمان بموجب المعيار المحاسبي الدولي ٣٩ والمعيار المحاسبي الدولي ٣٧. ووفقا للمعيار المحاسبي الدولي ٣٩ والمعيار المحاسبي الدولي ٣٧، قسمت جميع مطالبات المصارف إلى مجموعتين: التقييم الفردي (الفردي) وتقييم المجموعة د. ووفقا للمعيار المحاسبي الدولي ٣٩ والمعيار المحاسبي الدولي ٣٧، تم تحديد تسويات القيمة ومخصصات الخسائر الائتمانية استنادا إلى المقاييس التالية:(الأيام المتأخرة، ونوعية الضمانات ، وتاريخ العميل.

ثانيا : وإدارة المخاطر المصرفية في ضوء متطلبات لجنة بازل٣ لإدارة المخاطر.

مقررات لجنة بازل III للرقابة المصرفية:

في أعقاب أزمة الرهن العقاري الأمريكي عام ٢٠٠٨ طالبت مجموعة العشرين١١(G20) بإجراءات تطوير القطاع المصرفي والمالي، تلافيا لحدوث أزمة عالمية أخرى مما يوجب إعادة النظر بالتشريعات والمعايير المنظمة لعمل البنوك والمؤسسات المالية.(داود، اخرون ،٢٠٢٢)

وتبلورت تلك التعديلات والإصدارات في مقررات لجنة بازل III للرقابة المصرفية باعتبارها أحد المعايير التنظيمية العالمية الجديدة التي تختص بكفاية رأس المال والسيولة المصرفية، التي أقرتها اللجنة عام ٢٠١٠ لمواجهة القصور في التنظيم المالي التي كشفت عنه الأزمة المالية العالمية (المعهد المصرفي ، ٢٠١٠).

وقد عرفها اتحاد المصارف العربية بأنها "مجموعة شاملة من الإجراءات الإصلاحية التي تهدف إلى تحسين الاستقرار المالي العالمي، وتعزيز إدارة المخاطر والحوكمة، وتقوية قدرة البنك على إتباع مبادئ الشفافية والإفصاح" ولابد للبنوك أن تمتثل تدريجيا لمقررات بازل III بداية من عام ٢٠١٣ على أن يكون التنفيذ الكامل لكل القواعد الجديدة قبل بداية عام ٢٠١٩ (مرسي،محمد،٢٠٢٢)

وفي هذا السياق أقرت لجنة بازل للرقابة المصرفية التدابير الانتقالية لتطبيق المعايير الجديدة بما يضمن للقطاع المصرفي تلبية معايير رأس المال خلال الفترة من يناير ٢٠١٣ إلى يونيو ٢٠١٩(Basel committee.2016).

ثالثا :الدراسة الاختبارية

في ضوء الهدف من الدراسة حول تقييم أسس إدارة المخاطر ومنح الائتمان في ضوء القواعد السابق عرضها

قامت الباحثة بعمل دراسة اختبارية على قطاع البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية لعينة مكونة من (٦) بنوك تجارية بعد استبعاد كل من البنوك الإسلامية والبنوك التي عملتها (الدولار) والبنوك التي لا تتوافر عنها بيانات كاملة ، نظرا لاختلاف أسس التعامل داخل

---

[11] Group of Twenty (مجموعة العشرين)مُنتدى دولي تأسس سنة 1999، يجمع الحكومات ، ومحافظي البنوك المركزية متضمن (١٩) دولة بالإضافة الي الاتحاد الأوروبي .، يهدف الي مناقشة السياسات ،المتعلقة بتعزيز الاستقرار المالي الدولي، وأيضا مُعالجة القضايا التي تتجاوز مسؤوليات دولة بمفردها..

العينة المستبعدة ولتحقيق المقارنة بشكل موضوعي في ضوء تشابه بيئة التعامل للبنوك داخل العينة . حيث تم استعراض بيانات البنوك عن الفترة من (٢٠١٨-٢٠٢١) تزامنا مع التطبيق المبكر لمعيار التقارير المالية ifrs,9، ومقارنة قواعد التصنيف الائتماني الداخلية ووفق مقررات البنك المركزي المصري ولجنة بازل ، ومقارناتها بنموذج التصنيف الائتماني الذي طالب المعيار الدولي للتقارير المالية ifrs,9، ونظيره المصري معيار (٤٧) البنوك بتطبيقه في تصنيف المخاطر الائتمانية للوقوف علي مدي التقارب ومدي التزام البنوك بتطبيقه .

أولا : مؤشرات التزام (بنوك العينة) بتصنيف الجدارة الائتمانية للعملاء عن الفترة من (٢٠١٨ وحتي-٢٠٢١)

جدول رقم (١) البنك التجاري الدولي

اسم البنك	التصنيف وفقا للبنك المركزي	التصنيف الداخلي للبنك	دلالة التصنيف	مؤشرات عام ٢٠١٨		مؤشرات عام ٢٠١٩		مؤشرات عام ٢٠٢٠		مؤشرات عام ٢٠٢١	
				قروض وتسهيلات%	مخصص خسائر الاضمحلال%	قروض وتسهيلات%	مخصص خسائر الاضمحلال%	قروض وتسهيلات%	مخصص خسائر الاضمحلال%	قروض وتسهيلات%	مخصص خسائر الاضمحلال%
البنك التجاري الدولي	الفئة من ١:٥	الاولي	ديون جيدة	78.61	12.61	85.63	19.27	80.16	22.79	77.82	18.97
	الفئة السادسة	الثانية	متابعة عادية	11.65	17.85	6.88	8.76	11.14	17.6	11.91	22.03
	الفئة السابعة	الثالثة	متابعة خاصة	5.68	33.18	3.5	28.15	4.43	25.74	5.14	14.89
	الفئة من ٨:١٠	الرابعة	غير منتظمة	4.06	36.36	3.99	43.82	4.27	33.87	5.13	44.11

جدول رقم (٢) بنك قطر الوطني

اسم البنك	التصنيف وفقا للبنك المركزي	التصنيف الداخلي للبنك	درجة التصنيف	مؤشرات عام ٢٠١٨		مؤشرات عام ٢٠١٩		مؤشرات عام ٢٠٢٠		مؤشرات عام ٢٠٢١	
				قروض وتسهيلات%	مخصص خسائر الاضمحلال%	قروض وتسهيلات%	مخصص خسائر الاضمحلال%	قروض وتسهيلات%	مخصص خسائر الاضمحلال%	قروض وتسهيلات%	مخصص خسائر الاضمحلال%
بنك قطر الوطني	الفئة من ١:٥	الاولي	ديون جيدة	89.75	13.27	90.46	15.81	87.68	14.11	86.71	10.4
	الفئة السادسة	الثانية	متابعة عادية	5.81	11.96	5.31	11.62	6.68	15.76	4.52	9.09
	الفئة السابعة	الثالثة	متابعة خاصة	2.23	34.15	1.73	25.91	2.91	27.53	5.1	28.89
	الفئة من ٨:١٠	الرابعة	غير منتظمة	2.21	40.62	2.5	46.66	2.73	42.6	3.67	51.62

جدول رقم (٣) بنك البركة

اسم البنك	التصنيف وفقا لبنك المركزي	التصنيف الداخلي للبنك	درجة التصنيف	مؤشرات عام ٢٠١٨		مؤشرات عام ٢٠١٩		مؤشرات عام ٢٠٢٠		مؤشرات عام ٢٠٢١	
				قروض وتسهيلات%	مخصص خسائر الاضمحلال%	قروض وتسهيلات%	مخصص خسائر الاضمحلال%	قروض وتسهيلات%	مخصص خسائر الاضمحلال%	قروض وتسهيلات%	مخصص خسائر الاضمحلال%
بنك البركة	الفئة من ١:٥	الاولي	ديون جيدة	81.50	8.20	76.90	0.60	74.50	13.90	64	1.80
	الفئة السادسة	الثانية	متابعة عادية	9.80	20.80	15.30	35.20	19.40	22.40	30.70	44.20
	الفئة السابعة	الثالثة	متابعة خاصة	4.40	21	0.50	0.40	0.20	0.70	0.80	6.40
	الفئة من ٨:١٠	الرابعة	غير منتظمة	4.30	50	7.30	63.80	5.90	63	4.50	47.60

جدول رقم (٤) بنك كريدي اجريكول

اسم البنك	التصنيف وفقا للبنك المركزي	التصنيف الداخلي للبنك	دلالة التصنيف	مؤشرات عام ٢٠١٨		مؤشرات عام ٢٠١٩		مؤشرات عام ٢٠٢٠		مؤشرات عام ٢٠٢١	
				قروض وتسهيلات%	مخصص خسائر الاضمحلال%	قروض وتسهيلات%	مخصص خسائر الاضمحلال%	قروض وتسهيلات%	مخصص خسائر الاضمحلال%	قروض وتسهيلات%	مخصص خسائر الاضمحلال%
بنك كريدي اجريكول	الفئة من ١:٥	الاولي	ديون جيدة	44.9	0.02	57	27.5	52.3	20.6	57	20
	الفئة السادسة	الثانية	متابعة عادية	46.4	0.02	38.7	14.6	42.7	13.2	38.4	29.6
	الفئة السابعة	الثالثة	متابعة خاصة	5.4	0.21	1.4	2.7	1.9	21.5	1.3	4.6
	الفئة من ٨:١٠	الرابعة	غير منتظمة	3.3	0.63	2.9	55.2	3.1	44.7	3.3	45.8

جدول رقم (٥) بنك التعمير والاسكان

اسم البنك	التصنيف وفقا للبنك المركزي	التصنيف الداخلي للبنك	دلالة التصنيف	مؤشرات عام ٢٠١٨		مؤشرات عام ٢٠١٩		مؤشرات عام ٢٠٢٠		مؤشرات عام ٢٠٢١	
				قروض وتسهيلات%	مخصص خسائر الاضمحلال%	قروض وتسهيلات%	مخصص خسائر الاضمحلال%	قروض وتسهيلات%	مخصص خسائر الاضمحلال%	قروض وتسهيلات%	مخصص خسائر الاضمحلال%
بنك التعمير والاسكان	الفئة من ١:٥	الاولي	ديون جيدة	94	59	86.51	11.05	85.68	26.89	80.85	8.64
	الفئة السادسة	الثانية	متابعة عادية	0.01	3	6.42	7.20	6.94	6.91	12.10	19.74
	الفئة السابعة	الثالثة	متابعة خاصة	0.07	0.0005	0	31.75	0	16.20	0	21.62
	الفئة من ٨:١٠	الرابعة	غير منتظمة	5.56	38.60	7.07	50	7.38	50	7.05	50

جدول رقم (٦) البنك المصري لتنمية الصادرات

اسم البنك	التصنيف وفقا لتبنك المركزي	التصنيف الداخلي للبنك	دوجل التصنيف	مؤشرات عام ٢٠١٨		مؤشرات عام ٢٠١٩		مؤشرات عام ٢٠٢٠		مؤشرات عام ٢٠٢١	
				قروض وتسهيلات%	مخصص خسائر الاضمحلال%	قروض وتسهيلات%	مخصص خسائر الاضمحلال%	قروض وتسهيلات%	مخصص خسائر الاضمحلال%	قروض وتسهيلات%	مخصص خسائر الاضمحلال%
البنك المصري لتنمية الصادرات	الفئة من ١:٥	الاولي	ديون جيدة	79.42	14.44	85.67	11.49	87.68	14.44	80.94	13.31
	الفئة السادسة	الثانية	متابعة عادية	7.17	7.92	8.06	10.28	8.40	7.92	13.19	12.78
	الفئة السابعة	الثالثة	متابعة خاصة	7.10	6.27	3.56	29.59	1.90	6.27	3.16	19.54
	الفئة من ٨:١٠	الرابعة	غير منتظمة	6.31	71.37	2.71	48.64	2.02	71.37	2.71	54.37

ثانيا : مؤشرات التزام (بنوك العينة) بتصنيف الديون وفق القواعد الداخلية ومحددات البنك المركزي

جدول رقم (١)البنك التجاري الدولي

نوع المديونية	قروض وتسهيلات للعملاء	قروض وتسهيلات للمؤسسات
حسابات جارية مدينة	١١٠٣٥١٠٦٩٧	٧٠٩٤٩
بطاقات ائتمان	٤٠٢٢٤٠٦٣٢	-
قروض شخصية		-
قروض عقارية	١١٩٠٤٣١٠٧٨٩	٧٠٩٤٩
اجمالي قروض افراد	١٣٠٤٠٨٢٨	٣٠٢٤٦
قروض لمؤسسات	٦٥٧١٨	-
حسابات جارية مدينة	١٦٠٣٨	-
قروض مباشرة	١٠٦٣٠٩٢٠٥	٦٧٧٠٣

جدول رقم (٢) بنك قطر الوطني

بيان الديون	نوع الحساب	نسبة القروض والتسهيلات
قروض لأفراد		
حسابات جارية مدينة	2,709,089,554	12.49%
بطاقات ائتمان	780,771,323	3.60%
قروض شخصية	16,842,957,877	77.63%
قروض عقارية	1,364,731,959	6.29%
اجمالي قروض افراد	21,697,550,713	100.00%
قروض لمؤسسات		
حسابات جارية مدينة	58,533,861,874	47.82%
قروض مباشرة	39,912,412,447	32.61%
قروض وتسهيلات مشتركة	21,037,425,327	17.19%
قروض اخري	2,927,551,962	2.39%
اجمالي قروض لمؤسسات	122,411,251,610	100.00%
اجمالي القروض (افراد ومؤسسات)	144,108,802,323	100%
(مخصص خسائر الاضمحلال)	(5,859,445,559)	4.07%
صافي القيمة الدفترية للقروض	138,249,356,764	95.93%

جدول رقم (٣) بنك البركة

المتبوتية	ديون جيدة	متابعة عادية	متابعة خاصة	ديون غير منتظمة	اجمالي
(مرابحات ومضاربات ومشاركة للعملاء)	١٤٨٠٩٧٨٤٤٧٤	١٧٧٣٦١٥٥٦٩	٨٠٨٣١٨٤٧٨	٧٨٢٢٤٨٣٩٧	١٨١٧٣٩٦٦٩١٨
نسبة الديون%	%٨١.٥	%٩.٨	%٤.٤	%٤.٣	%١٠٠
(مخصص خسائر الاضمحلال)	١٠٣٧٥٠١٥٩	٢٦٣٣٧٥٦٢٧	٢٦٥٤٤٣٧٠٤	٦٣٢٣٣٢٢٩٦	١٢٦٤٩٠١٧٨٦
(مرابحات ومضاربات ومشاركة للمؤسسات	١٢٦٣٩٧٧٨٧٧٩	١٨٥٣٨٩٠٣٣١	٣١٨٨٦٤٢٥٩	١٣٣٢٨٧٣٣٦	١٥٨٤٥٨٢٠٨٠٥
نسبة الديون%	%٧٩.٨	%١١.٧	%٢	%٦.٥	%١٠٠
(مخصص خسائر الاضمحلال)	٦٠٨١٩٠٣٩	١٢٦٧٣١٨٧٨	٦٦٦٠٧٥٧٥	٨٧٢٨١٣٢٩٩	١٢٦٩٧١٧٩١
إجمالي قيمة مخصص خسائر الاضمحلال (للأفراد + المؤسسات)					١٣٩١٨٧٣٥٧٧

جدول رقم (٤) بنك التعمير والاسكان

بيان الديون	نوع الحساب	نسبة القروض والتسهيلات
قروض لأفراد		
حسابات جارية مدينة	343,854,016	4.00%
بطاقات ائتمان	19,079,976	0.22%
قروض شخصية	1,838,753,818	21.41%
قروض عقارية	6,386,914,018	74.37%
اجمالي قروض افراد	8,588,601,828	100.00%
قروض لمؤسسات		
حسابات جارية مدينة	4,189,116,617	59.01%
قروض مباشرة	2,011,819,891	28.34%
قروض وتسهيلات مشتركة	276,975,793	3.90%
قروض اخري	621,019,249	8.75%
اجمالي قروض لمؤسسات	7,098,931,550	100.00%
اجمالي القروض (افراد ومؤسسات)	15,687,533,378	100.00%
(مخصص خسائر الاضمحلال)	2,027,028,221	12.92%
صافي القيمة الدفترية للقروض	13,660,505,157	87.08%

جدول رقم (٥) بنك كريدي اجريكول

بيان الديون	نوع الحساب	نسبة القروض والتسهيلات
قروض لأفراد		
حسابات جارية مدينة	77,115	1.13%
بطاقات ائتمان	917,013	13.42%
قروض شخصية	5,829,058	85.30%
قروض عقارية	10,639	0.16%
اجمالي قروض افراد	6,833,825	100.00%
قروض لمؤسسات		
حسابات جارية مدينة	10,351,746	70.45%
قروض مباشرة	813,471	5.54%
قروض وتسهيلات مشتركة	3,192,149	21.72%
قروض اخري	336,540	2.29%
اجمالي قروض لمؤسسات	14693906	%١٠٠.٠٠
اجمالي القروض (افراد ومؤسسات)	21,527,731	100.00%
(مخصص خسائر الاضمحلال)	1,184,973	5.50%
صافي القيمة الدفترية للقروض	20,342,758	94.50%

جدول رقم (٦) البنك المصري لتنمية الصادرات

بيان الديون	نوع الحساب	نسبة القروض والتسهيلات
قروض لأفراد		
حسابات جارية مدينة	77,115	1.13%
بطاقات ائتمان	917,013	13.42%
قروض شخصية	5,829,058	85.30%
قروض عقارية	10,639	0.16%
اجمالي قروض افراد	6,833,825	100.00%
قروض لمؤسسات		
حسابات جارية مدينة	10,351,746	70.45%
قروض مباشرة	813,471	5.54%
قروض وتسهيلات مشتركة	3,192,149	21.72%
قروض اخري	336,540	2.29%
اجمالي قروض لمؤسسات	14693906	%١٠٠.٠٠
اجمالي القروض (افراد ومؤسسات)	21,527,731	100.00%
(مخصص خسائر الاضمحلال)	1,184,973	5.50%
صافي القيمة الدفترية للقروض	20,342,758	94.50%

النتائج والتوصيات

مما سبق يتضح اختلاف أسس التصنيف للقروض وفقا لمتطلبات تطبيق المعيار المحاسبي الدولي للتقارير المالية IFRS,9، والمعيار المحاسبي المصري ٤٧ في الوقت الذي تتبع فيه البنوك التعامل مع المخاطر الائتمانية وفق مقررات لجنة بازل (III) ، وتعليمات البنك المركزي المصري ، مما يؤدي الي اختلاف أسس معالجة إدارة المخاطر علي مستوي البنك نفسة وفي ضوء المقارنة بين البنوك وبعضها البعض .

لذا تري الباحثة ضرورة قيام الجهات المعنية بتوحيد أسس القياس المصرفي للمخاطر وفق اطار موحد او معيار محاسبي موحد يستوعب تلك الاختلافات لتحقيق الغرض من اعداد التقارير المالية وإنتاج قوائم وتقارير مالية تعبر بعدالة عن حقيقة الوضع المالي وتسهل من عملية المقارنة ، كما تري الباحثة انه رغم تنوع وتعدد المخاطر التي تتعرض لها إدارة الائتمان إلا أن المخاطر الائتمانية وخصوصا مخاطر التركيز (التركز الائتماني) تمثل أساس المخاطر الجوهرية التي تعترض القرار الائتماني ، وإن معرفة تلك المخاطر يتطلب تحديدها بدقة بمعرفة أسبابها والعوامل التي تزيد ما احتمالات حدوثها وهو ما يساعد إدارة الائتمان على سهولة توقعها وتجنب آثارها السلبية، فالقضاء على المخاطر المصرفية بصفة عامة والمخاطر الائتمانية خاصة مستحيل فالخطر يظل قائما في جميع نشاطات البنك وهو ما يتطلب اتخاذ إجراءات وقائية لتفاديها أو علاجية لتجنب ومواجهة النتائج المحتملة عن حدوثها .

المراجع

المراجع العربية

١. أحميد محمد حسن، م.، محمد، صقر، أحمد، & المهر. (٢٠٢١). تأثير المخاطر المالية علي أداء المحافظ الاستثمارية دراسة تطبيقية علي أداء المحفظة الاستثمارية طويلة الأجل التابعة للمؤسسة الليبية للاستثمار خلال الفترة من العام ٢٠١٦-٢٠١٩. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، ١٢(١)، ٢٧٩-٢٩٧.

٢. أكرم سامي مرقص ،" تحليل العلاقة بين عدم تماثل المعلومات وتكلفة رأس المال وجودة الأرباح المحاسبية في ضوء تطبيق معايير تطبيقية دراسة :IFRS"،مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة ،جامعة عين شمس،مج ٢٢،ع٢،(يوليو ٢٠١٨)،ص.ص ١٠-

٣. بن معمر، على، و جيلالى، عمير. (٢٠٢٠). معايير لجنة بازل (III) في ظل إدارة المخاطر الائتمانية: دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، مج١٣، ع١ ، ١٣٨ - ١٤٩

٤. حسن، كمال عبدالسلام علي، قلبة، عبدالرحمن أحمد عبدالرحمن، و الغندور، مصطفى عطية السيد. (٢٠١٩). القياس والإفصاح المحاسبي عن مخاطر التركز الائتماني في البنوك في ضوء المعايير المحاسبية ومقررات بازل (III) ،II: دراسة تطبيقية. مجلة الدراسات والبحوث التجارية، س٣٩، ع٢ ، ٩٠٧ - ٩٣٣.

٥. داود، ياسر ابراهيم، موسى، محمد، الملا، & حسن عبدالله. (٢٠٢٢). أثر التكامل بين معايير IFRS ومقررات بازل (III) III على تحسين جودة التقارير المالية بالشركات الكويتية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية2079-2054 ,(4)13 .,

٦. السعيد عمر، رنا. (٢٠٢٠). أثر التطبيق الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS,9) على تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية المصرية. مجلة البحوث المالية والتجارية ، ٢١ (العدد الرابع - الجزء الأول) ، ١٣٤-١٦٥.

٧. شاهين، ع. ا. ش.، عبدالحميد احمد شاهين، عمران، & رجب محمد عمران احمد. (٢٠١٩). القياس المحاسبي لمخاطر الائتمان في ضوء معايير الرقابة المصرفية لبازل (III) ٣ والمعيار IFRS9. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية156-109 ,(2)4 .,

٨. شحاتة، محمد موسي علي. ٢٠١٦ " نموذج مقترح للقياس والإفصاح المحاسبي عن المخاطر واختبارات تحمل الضغوط في ضوء حوكمة القطاع المصرفي دراسة تطبيقية "، رسالة - دكتوراه، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات.

٩. شحاتة، محمد موسى علي (٢٠١٩) " انعكاسات التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية في ضوء التوافق بين معيار IFRS:9)) ومقررات بازل (III) III على تصنيف محفظة القروض المصرفية مع دراسة -

تطبيقية بالبنوك التجارية المصرية "، المجلة العلمية للدراسات المحاسبية قسم المحاسبة، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، عدد ١، ص ص ٤٤٦-٥٣٣

١٠. صفوان قصي & سمر منذر. (٢٠١٨). قياس المخاطر ودوره في إعداد قائمة التدفقات النقدية المستهدفة وترشيد القرارات الإدارية. مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية ، ٢٤ (١٠٩).

١١. طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر(أفراد- إدارات- شركات- بنوك) الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣ ، ص: ٢٣٩.

١٢. فخاري فاروق، & سعيدي يحيى. (٢٠١٧). دور أدوات التحليل الإئتماني في تجنب مشكلة تعثر الإئتمان البنكي-دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر. مجلة الواحات للبحوث والدراسات، ١٠(١).

١٣. الكايد خليل أحمد. (٢٠١٠). الإدارة المالية الدولية والعالمية Al Manhal. ، الطبعة الاولي، المعرفة ،الأردن. دار كنوز.

١٤. المبيضين ، هاي ، جدة ، AHM ، الساكني ، س.ع. ، عبد الله العطار ، ك. (٢٠١٩). أثر تطبيق محاسبة التحوط في تقليل المخاطر المالية المستقبلية في البنوك التجارية الأردنية. العلوم التطبيقية الحديثة ، ١٣ (٣).

١٥. متولى، م. م. ع.، & محمود موسى عبدالعال. (٢٠٢٢). دراسة واختبار أثر تبنى معيار التقرير المالي الدولى (IFRS, 9) والقيد بالبورصة على استخدام البنوك فى مصر لمخصص خسائر القروض فى إدارة الأرباح ورأس المال. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، ٣(١)، ٥٢٣-٥٧٥.

١٦. محمد خليل ،ابراهيم، & أ. د. فيحاء عبدالله يعقوب. (٢٠٢٢). تأثير مخاطر مراكز العملات الاجنبية في إجراءات التدقيق: بحث تطبيقي. مجلة دراسات محاسبية ومالية، ١٧(٦٠)، ٣٣٥-٣٥٩.

١٧. محمد فوزي خشبه، ن.، ناجي، حسين محمد صالح، & أميره. (٢٠٢٢). الحوكمة المصرفية ودورها في تحسين الأداء المصرفي دراسة ميدانية على الجهاز المصرفي العراقي. المجلة المصرية للدراسات التجارية. ٤٦(٤)، ٣٩٧-٤٣٤

١٨. مرسي، م.، & محمد. (٢٠٢٢). الأداء المالي للبنوك التجارية المصرية في ظل معايير لجنة بازل (III) - دراسة تحليلية. مجلة البحوث الإدارية والمالية والكمية.

الإصدارات والتقارير

- البنك المركزي المصري (٢٠١٦)، "أسس تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء وتكوين المخصصات "، قطاع الرقابة والاشراف.
- البنك المركزي المصري (٢٠١٩)، "تعليمات تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) "IFRS,9 "،قطاع الرقابة والاشراف ، إدارة التعليمات الرقابية .

- البنك المركزي المصري(٢٠١١)" بازل (III) والقطاع المصرفي المصري) "، تقرير مصرفي.
- وزارة الاستثمار والتعاون الدولي(٢٠١٩)،" قرار رقم (٦٩) لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض احكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم (١١٠) لعام ٢٠١٥- معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) "الأدوات المالية" ، جريدة الوقائع المصرية ،العدد ٨١.
- وزارة الاستثمار(٢٠٠٦) ، معايير المحاسبة المصرية، معيار المحاسبة المصري رقم (٢٥) الأدوات المالية – الاعتراف والقياس. القاهرة مطابع الأهرام التجارية، يونيو.
- وزارة الاستثمار(٢٠٠٦) ، معايير المحاسبة المصرية، معيار المحاسبة المصري معيار رقم (٢٦). الأدوات المالية – (الإفصاح والعرض. القاهرة مطابع الأهرام التجارية، يونيو.)

المراجع الاجنبية

1. Akhmedjanov, K. (2019). ACCOUNTANCY REFORM AND PREREQUISITES FOR THE PREPARING OF FINANCIAL STATEMENTS UNDER IFRS IN THE REPUBLIC OF UZBEKISTAN. Theoretical & Applied Science, (7), 86-92.
2. Assaf, N., Sartawi, A. S., & Hassan, A. (2019). The Challenges That Faces the External Auditors in measuring Fair Value A Field Study in the West Bank.
3. Bartram, S. M. (2019). Corporate hedging and speculation with derivatives. Journal of Corporate Finance, 57, 9-34 .
4. Basel committee groups, vue le : 23.02.2016 sur le site web: http:// www.bis.org/bcbs/ groups.htm
5. Berk, A.S., Peterlin, J. (2009) Corporate Risk Management in Slovenian Firms. Managing Global Transitions,7(3), 281-306.
6. Çakır, H. M., & Sabuncu, B. (2016). Riskten korunma amaçlı türev araçların Türkiye muhasebe standartları kapsamında muhasebeleştirilmesi. Pamukkale Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü Dergisi, (25), 121-137.
7. Financial Reporting Council ,(FRC), (2020). Guidance on Risk Management, Internal Control and Related Financial and Business Reporting. London: Financial Reporting Council.
8. FRC (2020). Guidance on Risk Management, Internal Control and Related Financial and Business Reporting. London: Financial Reporting Council.
9. Geyer-Klingeberg, J., Hang, M., & Rathgeber, A. W. (2019). What drives financial hedging? A meta-regression analysis of corporate hedging determinants. International Review of Financial Analysis, 61, 203-221.
10. İpek, İ. (2020). The relevance of international marketing strategy to emerging-market exporting firms: from a systematic review towards a conceptual framework. International Marketing Review.
11. KPMG,"First Impressions: IFRS 9 Financial Instruments",2014 available at https://assets.kpmg/content/dam/kpmg/pdf/2015/06/first-impressions-IFRS9-O-201409.pdf.

12. Miciuła, I. (2015). Financial innovations on the currency market as new instruments to risk management. Journal of International Studies, 8(1), 138-149.
13. Mutua, Rosemary Kasyoka. 2016. Impact of Credit risk Management on Financial Performance of Savings and Credit Co-Operative Societies in Kitui County. Master's thesis, South Eastern Kenya University, Kitui, Kenya .
14. Nyasaka, Fredrick. 2017. The Relationship between Credit Risk Management Practices and Non- Performing Loans in Kenyan Commercial
15. PERČEVIĆ, H. ANALYSIS OF THE APPLICATION OF HEDGE ACCOUNTING IN THE CROATIAN BANKING SECTOR. ISSN 2671-132X Vol. 4, No. 1, pp. 1-1190 June 2022, Zagreb, 73.
16. The Committee of sponsoring organizations of the treadway commission (COSO),(2002), "Enterprise Risk Management Framework Key Concepts Briefing Document. COSO : July.
17. Thomson, S., & di Paola, S. (2017). In depth: Achievig hedge accounting in practice under IFRS 9.
18. TUSEK, B., JEZOVITA, A., & HALAR, P. USING THE WORK OF INTERNAL AUDITORS IN FINANCIAL STATEMENT AUDITS–NECESSITY OR HASSLE?. ISSN 2671-132X Vol. 4, No. 1, pp. 1-1190 June 2022, Zagreb, 96Wiley, J.,(2007)

OTHER

1. General Secretariat/ Risk Division, 2014, p. 1
2. OECD, (2004), Principales of Corporate Governance: http://www.oecd.org/dataoecd/32/1/31557724.pdf.
3. The Federal Reserve Board, 2013, 31 p. 1.